الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

عملية المناشدة الموحدة

الأراضي الفلسطينية المحتلة – 2011

ملخص تنفيذي

بذل العاملون في المجال الإنساني جهوداً حثيثة على مدى السنوات القليلة الماضية. هذه الجهود إلى جانب التقدم الاقتصادي في الآونة الأخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتراجع الخسائر البشرية ذات الصلة المباشرة بالصراع منذ كانون الثاني/يناير 2010 أدت إلى توفير قسط من الراحة للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، وفي ظل غياب تغيير جذري في الجو السائد, أولا وأخيرا, بسبب غياب سلام عادل ودائم واستمرار الاحتلال الإسرائيلي, نجد أن الضعف والعوز لا زالت راسخة في واقع الحياة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. من الواضح أنه بحلول نهاية عام 2010 تتجلى ملامح الوضع الحالي من خلال الجمود السياسي وتكرار حوادث العنف حتى أصبحت روتينية واستمرار القيود المفروضة على حرية الوصول والحركة واستمرار انتهاكات حقوق الإنسان, كلها عوامل تؤدي إلى حالة إنسانية طال أمدها. التحسينات الاقتصادية الكلية تخفي تفاوتات واسعة على الأرض في ظل تزايد حالات الفقر المزمن والخوف مما قد يحمله المستقبل. كما أن التحسينات الاقتصادية الكلية فشلت في تخفيف أزمة الحماية التي يواجهها معظم الفلسطينيين الذين لم يحظوا أبداً سوى بالنزر اليسير من الحقوق.

في الضفة الغربية, أدى انخفاض عدد الحواجز بين مناطق حضرية محددة إلى تحقيق فوائد تجارية ملموسة كما أنه عاد بالنفع على النظام وفرض القانون داخل المنطقة (أ). إلا أن القيود المفروضة على الحركة لا تزال منتشرة، لا سيما في القدس الشرقية والمنطقة (ج) ومناطق التماس، حيث يتواصل فرض القيود المشددة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية. إن عدم تعديل القيود المفروضة على التخطيط والتطوير واستمرار عنف المستوطنين دون هوادة يشكل معاناة ثابتة ومستمرة للفلسطينيين. في قطاع غزة، وعلى الرغم من التخفيف الجزئي لإغلاق المعابر, إلا أن العديد من القيود الأساسية التي يفرضها الحصار لا تزال سارية. وفي حين أسفر القرار الذي أصدرته الحكومة الإسرائيلية في يونيو 2010 عن زيادة الوارد من السلع الاستهلاكية والموافقة على بعض مشاريع البناء التي تشرف عليها جهات دولية، إلا أن القيود لا زالت مفروضة على دخول مواد إعادة الإعمار ، والصادرات وحركة الناس ولا تزال تعرقل أي انتعاش اقتصادي ممكن، وبالتالي لا زال هناك شريحة واسعة من السكان تعتمد على المساعدات الخارجية.

وفي هذا السياق، تقدم عملية المناشدة الموحدة إستراتيجية تبلغ ميزانيتها 575,555,668 دولار أمريكي بدعم من 213 مشروعا، من ضمنها 147 مشروعاً تشرف عليها المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية و 66 مشروعاً تشرف عليها وكالات الأمم المتحدة. وتركز هذه الإستراتيجية على دعم الجهود الإنسانية التي تخدم الفئة الأكثر عوزاً وحاجة وفي المناطق حيث وصول السلطة الفلسطينية مقيد وهي قطاع غزة والمنطقة (ج) بما فيها مناطق التماس والقدس الشرقية. وقد تم وضع خطط الاستجابة وتم اختيار التدخلات ذات الأولوية بالتشاور مع السلطة الفلسطينية وعلى أساس الاحتياجات المحددة وحجم المجموعة/القطاع ومساهمتها في توفير الحماية وتحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك ، وافق فريق العمل الإنساني بالأراضي الفلسطينية المحتلة (HCT) على أن تُنفذ مشاريع عملية المناشدة الموحدة بحيث تدعم النسيج الاقتصادي المحلي، حسب ما تراه مناسباً. وأخيراً، عملية المناشدة الموحدة لعام 2011 تعكس التزاماً عميقاً بمزيد من وضوح الإستراتيجية والشفافية من خلال تطبيق النهج القائم على النتائج والمصطلحات على جميع المجموعات/ القطاعات.

من الضروري أن ندرك أن إستراتيجية العمل الإنساني والمشاريع المقدمة في عملية المناشدة الموحدة لا تعالج سوى جزء من الاحتياجات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لِسد كثير من تلك الاحتياجات فإنه يتطلب إيجاد حلول طويلة الأجل والعمل من أجل الإنتعاش في إطار الخطط الوطنية الفلسطينية وغيرها من الاستراتيجيات ، وتسوية الصراعات السياسية. وحتى في ظل البيئة الحالية، يجب على المنظمات الفاعلة على الساحة والجهات المانحة واضعي السياسات بذل كل جهد لتحديد ودعم فرص الانتعاش، بما فيها قطاع غزة، من خلال الاستفادة من والبناء على الجهود المبذولة حتى الآن لزيادة القدرات من أجل الاعتماد على الذات وحماية سبل كسب العيش .

و كما هو مبين في عملية المناشدة الموحدة فإن كلاً من المساعدات الإنسانية وتدخلات العمل من أجل الانعاش تُعد مكملات ضرورية تخدم الهدف العام المتمثل في اتفاق سياسي شامل يضمن السلام الدائم والتنمية المستدامة للجميع.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

الخلاصة

عملية المناشدة الموحدة 2011 للأراضي الفلسطينية المحتلة هو نتاج حاجة والتزام وشراكة.

وفي ظل الواقع المتقلب بالأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي يتميز ببيئةٍ سياسية متغيرة باستمرار وتقدم اقتصادي غير مؤكد، تبقى ثابتة مستمرة ضخامة احتياجات العديد من النساء والرجال والأطفال الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، ساهمت العديد من الأحداث الإيجابية والسلبية التي وقعت في 2010, من الاستئناف الصعب للمفاوضات في أيلول/ سبتمبر إلى حادثة أسطول غزة في أواخر أيار/مايو, في إبراز تفاقم محنة السكان دون تغيير جذري في المعايير التي تؤثر على وصول الناس إلى الخدمات وقدرتهم على المحافظة على سبل العيش الأساسية أو حماية أنفسهم من العنف والتحرش. حتى التحسن الاقتصادي الكلي الذي نال الكثير من الترحيب والذي سوف يتعثر إذا لم يتم تأمين دعم الميزانية في الوقت المناسب, ذلك التحسن الاقتصادي فشل حتى الآن في تلبية الاحتياجات الحيوية وخاصة في قطاع غزة والمنطقة (ج) والقدس الشرقية. إن الواقع الشائك الذي يفرضه الصراع المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى جانب الاحتلال الراسخ والانقسامات الفلسطينية، ببساطة لا يسمح بتلبية الاحتياجات وحدوث التحسن الاقتصادي بل سوف يواصل عرقلة آفاق التنمية إلى أن يتم تحقيق تطلعات الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية بسلام وأمن مع إسرائيل.

وليس من المستغرب أنه في الوقت الذي تم فيه إنجاز الكثير في مجالات مثل المأوى والمياه والصحة، يكشف التحليل الذي أجري في عملية وضع إستراتيجية العمل الإنساني المقترحة عن مجموعة من الحاجات البارزة عبر المجموعات والقطاعات مع ضرورات جديدة ناشئة وجيوب تعاني شدة الحاجة في تلك الأماكن الأكثر تضررا نتيجة الاحتلال. في غياب تغييرات جذرية وهيكلية لبيئة العمل, فإن الحاجة في عام 2011 لإطعام الأشد فقرا، وتوفير الوصول إلى الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمعات المنعزلة، ودعم القدرات الزراعية الأساسية، وضمان توفير المأوى المقاوم لتقلبات الطقس وتقديم فرص عمل مؤقتة وتجنب تزايد المعتمدين على المساعدات وحماية حقوق الإنسان للجميع ، تبقى تلك الحاجات دون تغيير عن عام 2010 سواء في نطاقها أو طبيعتها. مناطق قطاع غزة والقدس الشرقية والمنطقة (ج)، بما فيها غور الأردن ومنطقة التماس, جميعها تشكل مناطق ذات شرائح فقيرة ومحتاجة حيث يتعرضون للحرمان الاقتصادي والقيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل ويتعرضون لضغوط نفسية واجتماعية مع انعدام الأمن الشخصي للأفراد. وبينما يأمل المجتمع الإنساني في إحراز تقدم كبير في الساحة السياسية، فإن عليه أيضا التخطيط للأسوأ، بما في ذلك الاحتمال القائم دوماً والمتمثل في تجدد الصراع العنيف واسع النطاق نظراً لتقلب وهشاشة الوضع على أرض الواقع.

وفي هذا السياق، وضع المجتمع الإنساني إستراتيجية تعكس سلسلة من الالتزامات. أولا وقبل كل شيء، يعترف الشركاء في المجال الإنساني أنهم لا يستجيبون وليس لديهم المقدرة على الاستجابة وتلبية شتى الاحتياجات الضخمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أن كثير منها يتطلب العمل على التنمية والانتعاش الاقتصادي فضلا عن إيجاد حلول سياسية. لذلك ، وبناءً على القدرات والمزايا النسبية لأعضائها، تركز عملية المناشدة الموحدة على مجموعة فرعية أصغر من الاحتياجات، وهي تلك المجموعة التي تحتاج إلى التدخلات الإنسانية العاجلة لتخفيف المعاناة الإنسانية وهي تدخلات تسبق أو تكمل الحلول التي تقدّم على مدى أطول. وعلى وجه الخصوص، توجه عملية المناشدة الموحدة 2011 مزيد من التركيز على تحديد الفئات الأكثر حاجة، وتتضمن التزام لتشمل تلك المجموعات السكانية التي لم يسبق أن تلقت اهتماماً يُذكر مثل المسنين وذوي الإعاقة، بما فيهم من السكان اللاجئين الذين لا يحصلون على دعم الحكومة أو أي مصادر أخرى.

عملية المناشدة الموحدة 2011 ملتزمة أيضا بزيادة التركيز على بعد النوع الاجتماعي للأزمة بدءً من التخطيط وحتى الرصد. وهذا أمر أساسي آخذين بعين الاعتبار أن الأغلبية الساحقة من الذكور الفلسطينيين يعانون من العنف المباشر ذات الصلة بالصراع ، في حين أن النساء والفتيات الفلسطينيات يتحملن عبءً غير متناسب من المعاناة في مجالات العنف المنزلي والوصول إلى الخدمات. وينعكس هذا التركيز، من بين أمور أخرى، في استخدام مؤشر النوع الاجتماعي لجميع مشاريع عملية المناشدة الموحدة نحو الهدف المعلن، على المستوى الاستراتيجي العام ، الوصول إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس في جميع المجموعات والقطاعات ذات تصميم وتنفيذ إخباري أفضل وذلك بحلول أغسطس 2011.

والالتزام الثالث يتعلق بتقديم وتطبيق النتائج القائمة على الإدارة ضمن عملية المناشدة الموحدة من أجل تعزيز الفعالية الداخلية والوضوح مع تقوية وتعزيز الشفافية الخارجية.

وقد وضعت والتزمت كل مجموعة و قطاع بضرورة الإشراف والإبلاغ عن المؤشرات الرئيسية والتي يدعم كل منها هدف متفق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، وفي محاولة لضمان التماسك والتركيز، يجب على كل مشروع من مشاريع عملية المناشدة الموحدة أن يبرهن على وجود مساهمة واضحة أثرت على مخرجات المجموعة أو القطاع ، والتي بدورها يجب أن تتصل بنتائج المجموعة أو القطاع وبشكل عام يجب أن تكون متصلة بأولويات عملية المناشدة الموحدة بشكل عام. خطط الإشراف والرصد المفصلة، سواء على مستوى القطاع والمجموعة أو على مستوى الأولوية الإستراتيجية لعملية المناشدة الموحدة تم وضعها ويجب أن يستخدمها جميع أصحاب المصلحة.

وفي هذا الصدد، فإن التصميم والتنفيذ والرصد في عملية المناشدة الموحدة 2011 تعتمد على شراكات فعالة ، سواء داخل المجموعات والقطاعات أو بينها ومع أصحاب المصلحة الخارجيين. أما داخليا ، فإن وضع أهداف عملية المناشدة الموحدة وخططها ومشاريعها إنما هو نتاج عملية تشاور حثيثة بين الأمم المتحدة والمنظمات الغير الحكومية الدولية والمحلية. مثال على تحسن التنسيق الداخلي في المجموعات والقطاعات هو التوصل إلى إطار الأمن الغذائي الشامل الذي تم تطويره بحيث يشكل أركان التدخل الرئيسية الثلاثة وهي: المساعدات الغذائية والمساعدة المالية أو المال مقابل العمل والزراعة, هذه الأركان الثلاثة ساهمت في العمل على تحقيق هدف الأمن الغذائي. ومن خلال متابعة الالتزامات المذكورة أعلاه ، بما في ذلك التركيز على النوع الاجتماعي (ذكر أو أنثى) وتطبيق النتائج اعتماداً على الرصد، فإن العمل سيتطلب المشاركة الفعالة من الجميع، بما فيها الجهات المانحة. وبالمثل، تستفيد عملية المناشدة الموحدة من زيادة التعاون مع السلطة الفلسطينية والتي لعبت دورا هاما في جميع المراحل بدءً بقرار مجلس الوزراء بالموافقة على عملية المناشدة الموحدة لعام 2011 وحتى تحليل الاحتياجات واستعراض المشاريع لضمان عدم تقاطع وتكرار مشاريع عملية المناشدة الموحدة مع المشاريع التي تخطط لها السلطة الفلسطينية كما هو متفق عليه.

وأخيرا، فإن نجاح الاستجابة الإنسانية كما هو مبين في عملية المناشدة الموحدة 2011 لتلبية الاحتياجات على أرض الواقع يتطلب المشاركة الفعالة من الجهات المانحة في العديد من المستويات. وصول المواد الإنسانية والموظفين إلى داخل قطاع غزة والمنطقة (ج) والقدس الشرقية والخروج منها, يجب ضمانه بالإضافة إلى أمور أخرى من خلال تدخل ودعم دائم ومستمر من جانب الجهات المانحة والدول الأعضاء بالأمم المتحدة. وعلى غرار ذلك, من الضروري جداً أن يكون هناك دعماً خارجياً ليثني أو يجعل إسرائيل تتراجع عن إجراءاتها الرامية إلى الحد من القدرات التشغيلية للأمم المتحدة والمنظمات الغير حكومية، وخصوصا وليس حصرا في القدس الشرقية. عنف المستوطنين وعمليات الإخلاء والهدم والتدابير المفرطة في التحكم يجب أن يقابلها المجتمع الدولي بمزيد من الضغط الفعال جنباً إلى جنب مع الدعم المستمر لجهود السلطة الفلسطينية في ضمان الأمن العام وسيادة القانون والعمل على منع عنف المسلحين.

وراء تلك الجهود، يبقى التمويل من الجهات المانحة أمراً حاسماً. بدون موارد مالية كافية ومناسبة زمنياً, فإن العديد من الاحتياجات والمعاناة التي تم تحليلها في عملية المناشدة الموحدة سيتم تجاهلها ولن تتحقق أهداف وأولويات ونتائج ومخرجات عملية المناشدة الموحدة. كما أن نقص التمويل لعملية المناشدة الموحدة سيترك آثار مدمرة طويلة الأجل مما سوف يؤدي إلى تعميق تلك الاحتياجات في المستقبل ونتائج تطيح بآفاق الانتعاش والتنمية. وكما هو مبين في قرار مجلس الوزراء بالموافقة على عملية المناشدة الموحدة 2011 ، فإن السلطة الفلسطينية تدرك أهمية المساعدة الإنسانية باعتبارها نهجا لازماً لمنع مزيد من التدهور في الأوضاع المعيشية، ولا سيما في المناطق التي تقع خارج سيطرتها، وبالتالي توفر "المساحة " للجهود السياسية الأخرى و/ أو جهود التطوير الأخرى ليتم بذلها وتهيئة الظروف الملائمة لخفض الاعتماد على المساعدات وحدوث النمو العادل والدائم. وفي هذا السياق، نجد أن عدم الاستجابة للوضع الإنساني الحالي ينسف تلك الجهود.

المجتمع الإنساني يعترف بمسؤوليته اتجاه زيادة الفعالية والشفافية في تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ للفلسطينيين الذين في أمس الحاجة إليها. الأزمة الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تضع تحت المجهر طبيعة المساعدة الإنسانية في تخفيف آلام الفشل السياسي والاحتلال الإسرائيلي والذي جعلها ضرورية هو امتداد العنف لعقود من الزمن. تهدف إستراتيجية عملية المناشدة الموحدة 2011 ، مرة أخرى ، إلى تخفيف معاناة الفلسطينيين وحتى تكون أداة لتمكين وضع حد لهذا الإرث.

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_consolidated_appeal_cap_2011_full_english.pdf